



High-level Conference on the development of agribusiness and agro-industries in Africa

8-10 March 2010, Abuja, Nigeria

مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية المخلص التنفيذي

بوتيرة النمو الاقتصادي. ويعرب إعلان سرت أيضا عن التزام الزعماء الأفارقة بأحد الأركان الأساسية للمبادرة، وهو توفير الدعم لتعزيز الإصلاحات المؤسسية التي سننشط وتعمل على الإسراع بتوسيع دائرة الفرص السوقية المتصلة بالزراعة.

وتتفق المبادرة مع توافق الآراء المستجد في أفريقيا الذي يرى أنه إذا كان من المقدر للزراعة أن تغدو القطاع الرئيسي في تنشيط النمو الاقتصادي، فينبغي عندئذ أن تتجاوز الاستثمارات تحسين الإنتاجية في المزارع لتشمل أيضا تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. كما تستفيد المبادرة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإيجابية التي تفرز زخما مستجدا لدفع عجلة النمو والتنمية في أفريقيا. وتشمل هذه القوى الإمكانيات التي توفرها الأسواق الداخلية والإقليمية للأغذية الزراعية وفرص استيراد بدائل للمواد الغذائية المرتفعة القيمة ومعدلات التحول الحضري السريعة في القارة. وعلاوة على ذلك، تستفيد المبادرة من الالتزام السياسي القائم بدور الصناعات والأعمال الزراعية كمحرك للعمل على الحد من الفقر في أفريقيا، وهو ما يسلم به برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

الهدف

تهدف المبادرة إلى إيجاد قطاع زراعي في أفريقيا يصبح بحلول عام 2020 مؤلفا من محاصيل ذات قيمة زراعية وفيرة الإنتاجية والربحية تربط بفعالية صغار و متوسطي المنتجين الزراعيين بالأسواق وتوفر منتجات من الأغذية والألياف والأعلاف والوقود مرتفعة القيمة، وتساهم في زيادة دخول المزارعين، وتستفيد من الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتتهيئ فرص عمل أكثر ذات مواصفات عالية.

والهدف الرئيسي للمبادرة هو زيادة تدفقات استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي في أفريقيا بتعبئة الموارد من أجل تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية من النظم المالية الداخلية والدولية. وسوف تدعم المبادرة مسعى حسن التنسيق الذي تنهض به الحكومات الأفريقية مع هيئات إقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وهيئات دولية أخرى إلى جانب القطاع الخاص لتبادل المعرفة ومطابقة البرامج على نحو يحقق التعاضد ويجنب تفتيت الجهود ويعزز الآثار الإنمائية. كما ستدعم المبادرة

ما هي مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا؟

في إطار رؤية نهدف الى دفع عجلة التنمية في مجال الصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا على نحو يحقق لهذه الصناعات والأعمال القدرة على المنافسة ويكسبها الاستدامة والشمول، كسبيل لزيادة النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في القارة، تتعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية للبدء بمبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية من خلال المؤتمر الرفيع المستوى لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا الذي سيعقد في أبوجا، نيجيريا، في آذار/مارس 2010.

وسعى إلى تحقيق هذه الغاية، صُمم إطار للبرنامج و المرفق المالي المرتبط به لدعم تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا من خلال سلسلة من المشاورات مع خبراء أفارقة ومنظمات أفريقية. ويؤلف الإطار البرنامجي والمرفق المالي معا عصب تلك المبادرة التي من المتوقع أن ينظر فيها ويعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة خلال المؤتمر الرفيع المستوى المذكور.

مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وإعلان سرت

تتبنى مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا مبادئ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وبدا فهي تأتي في الوقت المناسب في ضوء إعلان سرت الأخير بشأن الاستثمار في الزراعة لأغراض النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، الذي سلم فيه رؤساء الدول والحكومات الأفارقة صراحة بالحاجة إلى تدابير وتدخلات استباقية لزيادة الاستثمارات في الزراعة ومواصلة تحسين السياسات القطاعية للإسراع



برنامجا للاستثمار سيزيد إلى حد بعيد من نسبة الإنتاج الزراعي الأفريقي الذي يحول إلى منتجات متنوعة مرتفعة القيمة، بحيث يصبح أكثر من 50 في المائة من المنتجات الغذائية المباعة في الأسواق المحلية و الوطنية في القارة على شكل منتجات مصنعة بحلول عام 2020.

اجتذاب الموارد من القطاع الخاص والقطاع المالي

كما هو موضَّح أعلاه، ستتطلب تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا ضخ قدر كبير من الاستثمارات الثابتة ورأس المال المتداول. ومستثمرو القطاع الخاص والقطاع المالي في أفريقيا قادرون على توفير الموارد المطلوبة، ولكن القطاع الزراعي، ولأسباب شتى، ليس مغريا لمستثمري القطاع الخاص والمؤسسات المالية. ومفتاح اجتذاب الموارد من القطاعين الخاص والمالي هو زيادة الربحية وتقليل المخاطر في أي استثمار يضطلع به. ومن المتوقع أن تكون التدخّلات المدعومة من المبادرة يمكن أن تحسّن النسبة بين الربحية وتقليل المخاطر بتحسين الإنتاجية والكفاءة وتقليل تكاليف مزاولة الأعمال التجارية. كما ستروّج المبادرة لآليات تعبئة موارد إضافية وتقليل التكاليف والمخاطر بالنسبة للمستثمرين المرتقبين ومقّمي الخدمات المالية. ويشمل هذا دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمانات القروض، وصناديق الاستثمار التي تستهدف المشاريع الزراعية الأفريقية، وآليات تمويل سلاسل القيمة، واستخدام اساليب تقليل المخاطر مثل نظم التأمين و الإدخال و الإخراج المخزني المبرمج.

النهج البرنامجي

يتبع النهج البرنامجي للمبادرة منحى استراتيجيا يعطي أولوية للأسواق والموارد والمنشآت و هياكل الحكومات الأفريقية. وبالتركيز على الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، سيكمل على نحو فريد الجهود الراهنة في القارة التي تركز على القطاع الزراعي باعتباره محرّكا للنمو وللتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وكما جاء من قبل، فإن المبادرة تمثل ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، ولا سيما دعامة الثانية، باعتباره إطارا مؤسسيا شاملا. كما أنه مصمّم للتكامل مع المنظمات والتحالفات الإقليمية الأفريقية وليتعاوض مع المرافق المالية القائمة ويكملها.

وسيكون لمرفق المبادرة المالي نافذتان للتمويل سوف تدعمان على التوالي تداعلات القطاعين العام والخاص المتوخاة في إطارها البرنامجي. وسيتألف عمل نافذة القطاع العام أساسا من قروض وتمويل للمساعدة التقنية، بينما ستتضمّن نافذة القطاع الخاص بالتبعية صندوقا للاستثمار التجاري وتقديم ضمانات جزئية للقروض ومنح مثيلة سوف تمكن بلا ريب من اجتذاب المزيد من الموارد من المؤسسات المالية الداخلية والإقليمية والدولية.

وسوف توضع التعاريف الخاصة بالآليات المحددة والمؤسسات المستضيفة ومعايير الأهلية وسائر التفاصيل الاستراتيجية والتشغيلية للمرفق المالي وتناقش في إطار عملية التشاور الجارية بخصوص المبادرة.

الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا

وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، سوف تبلغ الاستثمارات العالمية التراكمية حتى عام 2050 في الزراعة وخدمات الدعم في مرحلة ما بعد الإنتاج 940 بليون دولار أمريكي [بقيمة الدولار الأمريكي في عام 2009] في بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى وحدها. وسوف يخصص 66 بالمائة تقريبا من هذه الاستثمارات للنفقات الرأسمالية لاغراض الاعمال والصناعات الزراعية بما يغطي بنوداً من قبيل التخزين البارد والجاف (78 بليون دولار أمريكي) ومرافق الأسواق الريفية ومرافق أسواق الجملة (159 بليون دولار أمريكي) وتجهيز المراحل الاولى للتصنيع (207 بلايين دولار أمريكي) والمكننة (59 مليون دولار أمريكي) ومصادر الطاقة و معداتها (115 بليون دولار أمريكي). وسوف يتعين على القطاع الخاص ان يوفر هذه الاستثمارات في المقام الأول. ومن ثم، سوف يواجه القطاع العام ضرورة تهيئة الاجواء المواتية لاستثمار القطاع الخاص [بما يشمل المزارعين] في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية والمحافظة على هذه الاجواء. وقد صمّم اطار البرنامج والمرفق المالي اللذان يشكلان معا ملامح هذه المبادرة بغية مساعدة البلدان الأفريقية على التغلب على هذا التحدي.

النتائج المتوقعة

سوف تندرج النتائج المتوقعة للمبادرة في أربعة مجالات رئيسية للدعم، هي كما يلي:

- 1- المهارات والتكنولوجيات اللازمة لقطاعات ما بعد الإنتاج في سلاسل القيمة الزراعية؛
- 2- المؤسسات والخدمات المبتكرة؛
- 3- آليات التمويل وتخفيف المخاطر؛
- 4- سياسات التمكين وتوفير البضائع العمومية.

وقد عُنّيت لكل مجال من هذه المجالات الأربعة عدة ميادين للتدخّل. ففيما يتعلق بالسياسات التمكينية مثلا، سوف توفر الدعم للبلدان الأفريقية فيما يتصل بتنمية الاستراتيجيات القطاعية، وبالآطر التنظيمية والدرجات والمعايير، والمكننة الزراعية، وبالأسواق والبنية التحتية التجارية، وبالسياسات التجارية الزراعية. ومن المتوقع أن تودّي تدخلات البرنامج، في مجموعها، إلى إعادة توجيه المؤسسات الزراعية وخدمات الدعم بحيث تخلق شبكة متعددة القدرات من المؤسسات القادرة على التعامل مع احتياجات الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية.

